ما يتوقى به فرض الصلوة ويجب عليه بقدر ما يجوز به
الواجب لان ما يتوسل به الى اقامة الفرض يكون فرضا
وما يتوسل الى اقامة الواجب يكون واجبا وكذلك في
الصوم والزكوة ان كان له مال والحج ان وجب عليه وكذلك
كذلك في البيوع ان كان يتجر انتهى ثم قال وكل من اشتغل
بشئ من المعاملات والحرف يفترض عليه علم التحرز عن الحرام
فيه وكذلك يفترض عليه علم احوال القلب من التوكل
والانابة والخشية والرضا فانه واقع في جميع الاحوال
انتهى ثم قال وكذلك في سائر الاخلاق نحو الجود والبخل
والجبن والجراءة والتكبر والتواضع والعفة والكبر في
والتقتير وغيرها فان التكبر والبخل والجبن والاسراف
حرام ولا يمكن التحرز عنها الا بعلمها وعلم ما يضادها فيفترض
على كل انسان علمها انتهى حاصله ان العلم تابع للمعلوم
فان فرضا او حراما ففرض وان واجبا او مكروها فواجب
وان سنة فسنة وان نفلا فنفل وكذلك الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر غير انهما على سبيل الكفاية وعلم الحال
على سبيل العين ومنه اعتقاد اهل السنة والجماعة

الذى

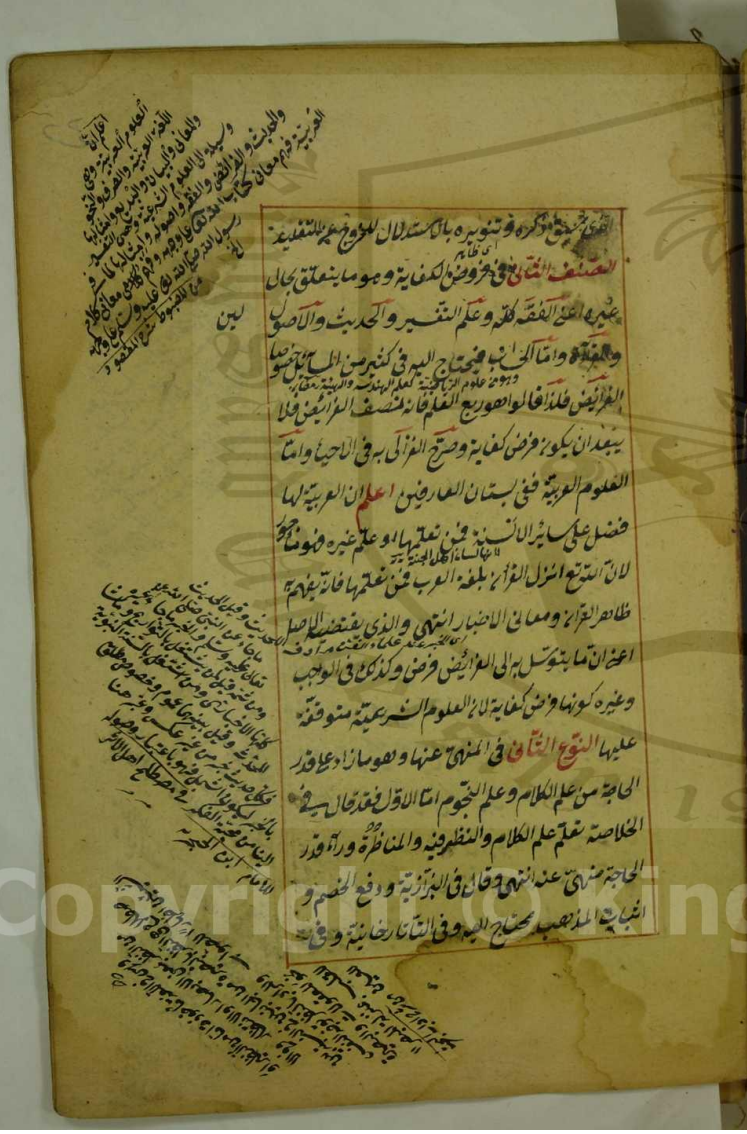

المصنف الثاني في فروض الكفاية وهو ما يتعلق بحال
غيره اعني الفقه كله وعلم التفسير والحديث والاصول
واللغة واما الكتاب فيحتاج اليه في كثير من ابواب
الفرائض فلذا قالوا هو ربع العلم فانه نصف الفرائض فلا
يبعد ان يكون فرض كفاية وصرح الغزالي به في الاحياء واما
العلوم العربية ففي بستان العارفين اعلم ان العربية لها
فضل على سائر الالسنة من تعلمها او علم غيره فهو ماجور
لان الشروع اشرف الفرائض بلغة العرب فمن تعلمها فانه يفهم
ظاهر القرآن ومعاني الاخبار انتهى والذي يقتضيه الاصل
اعني ان ما يتوسل به الى الفرائض فرض وكذلك في الواجب
وغيره كونها فرض كفاية لان العلوم الشرعية متوقفة
عليها النوع الثاني في المنهي عنها وهو ما زاد على قدر
الحاجة من علم الكلام وعلم النجوم اما الاول فقد قال في
الخلاصة تعلم علم الكلام والنظر فيه والمناظرة وراء قدر
الحاجة منهي عنه انتهى وقال في البزازية ودفع الخصم و
اثبات المذهب محتاج اليه وفي التتارخانية وفي